التقرير السنوي للعام 2020

#	العنوان	الصفحة
.1	أبرز التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية	2
.2	المؤسسات الرسمية اللبنانية واللاجئون الفلسطينيون	3
.3	تقييم أداء الأونروا	4
.4	واقع الطالب الفلسطيني في المدارس الرسمية في لبنان	19
.5	التزامات الجهات الفلسطينية السياسية تجاه اللاجئين	22
.6	الوضع الأمني داخل المخيمات في لبنان	23
.7	واقع المرأة الفلسطينية في لبنان	26
.8	واقع الطفل الفلسطيني في لبنان	28
.9	التوصيات	31

أولا: أبرز التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال عام 2020

واجهت القضية الفلسطينية خلال عام 2020 أزمات كبيرة لم يسبق لها مثيل، بدءاً من صفقة القرن وخطة ضم الضفة الغربية، ووقف دعم السلطة وأزمة الرواتب، وصولاً إلى اشتداد الوضع الإنساني سوءاً في قطاع غزة في الشتات الفلسطيني لا سيما في لبنان وسوريا والأردن، وليس انتهاءً باتفاقات التطبيع العربية وعودة السلطة إلى التنسيق الكامل مع الاحتلال الإسرائيلي. كما اختتم 2020 بأزمة رواتب موظفي الأونروا. ونضع بين أيديكم أبرز التطورات الدولية التي واجهتها القضية الفلسطينية خلال عام 2020:

1. أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في الثامن والعشرين من كانون الثاني، خطته التي أطلق عليها «خطة السلام للشرق الأوسط» "صفقة القرن"، والتي تضمنت إقامة «دولة فلسطينية» في مناطق سيطرة السلطة في الضفة المحتلة دون المستوطنات، وتقليص المساحة التي يمتلكها الفلسطينيون لتصبح أقل من 30% من الضفة مقابل ضم المستوطنات إلى الاحتلال الإسرائيلي.
2. اعتزمت حكومة الاحتلال الإسرائيلي خلال 2020 خطة ضم أجزاء واسعة من الضفة لسيادتها، وكان من المقرر أن تشرع بتنفيذها في الأول من تموز 2020، لكنّها أجّلتها لأسباب غير معلنة. وقالت الولايات المتحدة، في 29 تشرين أول الماضي، على لسان آفي بيركوفيتش، مبعوث الرئيس ترامب للشرق الأوسط، إنه تم "تأجيل خطة الضم الإسرائيلية، لحين استكمال عمليات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية".
3. أعلن الاحتلال موافقته على بناء أكثر من 12 ألف وحدة استيطانية في عام 2020 مقارنة بثمانية آلاف في 2019 وخمسة آلاف في 2018.
4. شكّل مسار التطبيع العربي مع إسرائيل، الذي انضمت إليه 4 دول (المغرب، والإمارات، والبحرين، والسودان)، خلال 2020، ضربة موجعة للقضية الفلسطينية. حيث نسف مبادرة السلام العربية، وحرم الفلسطينيين من الظهير العربي، وساهم في تغلغل دولة الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة.
5. استمر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع للعام الـ 14 على التوالي، إلى جانب التداعيات السلبية لجائحة كورونا". أدى للوصول في الوضع الاقتصادي بالقطاع، بما يمكن أن يصف ب "الكارثي"، حيث "تراجع كافة الأنشطة الاقتصادية، ما تسبب بارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، تراجع النشاط الاقتصادي خلال 2020، بنسبة تتراوح ما بين 50-90 بالمئة، في القطاعات المختلفة، جرّاء كورونا[1].
6. أعلنت السلطة في 20 أيار انسحابها من جميع الاتفاقات والالتزامات مع إسرائيل والولايات المتحدة ووقف التنسيق الأمني والتوقف عن تسلم أموال العائدات الضريبية، على خلفية خطة

[1] فلسطين 2020.. "مكائد" سياسية وأزمات اقتصادية (حصاد)، أنظر الرابط https://cutt.us/BUWbR

الضم، لكن هذا لم يدم أكثر من ستة أشهر، لتعيد علاقاتها بالاحتلال في 17 تشرين الثاني، بعد حصولها على «ورقة» من منسّق حكومة الاحتلال في الضفة، يعبّر فيها عن التزام العدو بالاتفاقات الموقّعة.

7. أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية في 28 يناير 2020 أمرًا يحدد الإجراء والجدول الزمني لتقديم الملاحظات على طلب المدعي العام بموجب المادة 19 (3) من نظام روما الأساسي المتعلق بنطاق اختصاص المحكمة الإقليمي في الوضع في دولة فلسطين. وفي يوم الجمعة 5-2-2021 قررت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، بالأغلبية، أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في حالة فلسطين، يمتد إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، ممهدة بذلك الطريق أمام ادعائها لفتح تحقيق بارتكاب جرائم حرب من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالقضية الفلسطينية في عام 2020 (عنوان القرار)[2]:

1. المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل 22 حزيران 2020.
2. حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية 22 حزيران 2020.
3. ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية 19 حزيران 2020.

ثانيا: المؤسسات الرسمية اللبنانية واللاجئون الفلسطينيون خلال 2020

لم يجر أي تطور أو تعديل إيجابي في علاقة الدولة اللبنانية ومؤسساتها المختلفة مع اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2020، وبقيت القوانين الناظمة والمراسيم والقرارات على ما هي عليه. إن الأزمة السياسية الحادة التي يعيشها لبنان فضلا عن أزمة كورونا وتردي الأوضاع الاقتصادي بشكل دراماتيكي لم يتح أية فرصة لمعالجة الوضع الإنساني والقانوني المزمن للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وبقيت الأوضاع القانونية والإنسانية على ما هي عليه وأهمها:

1. منع اللاجئين الفلسطينيين من التملك العقاري.
2. منع اللاجئين الفلسطينيين من العمل.

[2] قرارات مجلس حقوق الإنسان، مركز المعلومات الفلسطيني، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8418

3. تخفيف نسبي في الإجراءات التي يتخذها الجيش اللبناني عند مداخل المخيمات. لكنها بقيت محاصرة بالكتل الإسمنتية ولها مداخل محدودة جدا .
4. لم يتم معالجة الأوضاع القانونية لفئة فاقدي الأوراق الثبوتية والذين يقدر عددهم بحوالي 5000 شخص.

ثالثا: تقييم أداء الأونروا خلال عام 2020

- **الأونروا والضغوط الأمريكية لإنهاء ولايتها:**

لا شك أن المتتبع لأداء الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه وكالة الأونروا، والضغوط السياسية والمالية الكبيرة التي مورست عليها من خلال القطع المفاجئ للدعم المالي الأمريكي للوكالة، والذي يقدر ب 365 مليون دولار سنويا، والذي يمثل ثلث الموازنة المالية السنوية للأونروا، (1.24 مليار دولار)، يرى أن هذا الأداء قد أثرّ جذريًّا على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون بشكل رئيسي على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان.

لقد تذرعت الإدارة الأميركية في قرارها الأخير، وقف المساعدات المالية بعدم وجود مصلحة قومية أميركية في صرف ذلك المبلغ في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصًا في ضوء ما تزعُمه من حالة "عداء" فلسطيني نحو الولايات المتحدة.

ولم تتوقف ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الأونروا عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال الضغط على الكثير من دول العالم للتصويت ضد ولاية الأونروا خلال عملية التصويت التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2019/11/15، لكن هذه الجهود لم تفلح، فقد صوتت اللجنة الرابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بتمديد ولاية وكالة الأونروا إلى نهاية يونيو/حزيران 2023. وصوت لصالح القرار 167 دولة، مقابل اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة، وامتناع سبع دول عن التصويت وهي: الكاميرون، وأستراليا، وغواتيمالا، وناورو، وبابوا غينيا الجديدة، ورواندا.

- **الأونروا ومسؤوليتها في توفير الحماية للاجئين:**

تُصدر الأونروا بين الحين والآخر مقالات وتقارير تُظهر من خلالها مدى اهتمامها بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في نطاق عملها، وهذه مقتطفات من تقرير نشرته الأونروا على موقعها الإعلامي مؤخرا ويشمل التالي:

إطار عمل الحماية لدى الأونروا :

"الحماية هي ما تفعله الأونروا لصيانة حقوق لاجئي فلسطين وتعزيزها. وتضطلع الأونروا بمجموعة واسعة من الأنشطة لحماية لاجئي فلسطين في أقاليم عمليات الوكالة الخمسة وذلك ضمن نطاق مهام ولايتها. وتعترف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتفويض الأونروا في مجال الحماية من خلال الاعتراف في قراراتها بالعمل القيم الذي تقوم به الوكالة لتأمين الحماية للشعب الفلسطيني، وبصورة خاصة لاجئي فلسطين". إن تفويض الوكالة بشأن الحماية يتناول بشكل خاص حقوق الفئات المستضعفة من اللاجئين – النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات، وقد شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأونروا على مواصلة الاستجابة لاحتياجات هذه الفئات وحقوقها في عملياتها وفقا للصكوك الدولية ذات العلاقة بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات.

إن أهمية الحماية للاجئي فلسطين يتم ترجمتها في المخرج الاستراتيجي الأول من وثيقة الاستراتيجية متوسطة الأجل للأونروا للأعوام 2016-2021 والذي يتطلب من الوكالة العمل من أجل "ضمان أن حقوق اللاجئين المنصوص عليها في القانون الدولي محمية ويتم تعزيزها". وتطبق الأونروا نهجا شموليا للحماية. إن هذا يشمل بعدا "داخليا" يدعم تحقيق حقوق لاجئي فلسطين في برامج الوكالة لتقديم الخدمات ومن خلالها، وبعدا "خارجيا" يشتمل على الاشتراك مع الجهات المسؤولة ذات الصلة لتعزيز احترام حقوق لاجئي فلسطين. إن كلا من هذين البعدين يكمل الآخر ولا يستثني أحد منهما الآخر.

وهنالك أربعة عناصر مكملة لنهج الحماية لدى الوكالة:

1. *تضمن الأونروا أنها تقدم الحماية في برامجها لتقديم الخدمة ومن خلالها وذلك بواسطة تلبية الحد الأدنى من معايير الحماية.*
2. *تطبق الأونروا برامج الحماية التي تستجيب لتهديدات الحماية والتي تعزز صمود لاجئي فلسطين.*
3. *تعالج الأونروا حالات العنف والإساءة والإهمال والاستغلال التي تتعرض لها الفئات المستضعفة، والتي تشمل النساء والأطفال.*
4. *تعزز الأونروا حقوق لاجئي فلسطين وفقا للقانون الدولي وذلك من خلال مراقبة الانتهاكات والإبلاغ عنها ومن خلال الانخراط في حملات المناصرة الخاصة والعامة.*

لكن المتتبع لأداء الأونروا بخصوص توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، وبعد إجراء مقارنة موضوعية بين ما يتم إعلانه وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، يشعر بالفجوة الكبيرة بين الإعلان والواقع. فالكثير من البرامج المطبقة تحت مسمى الحماية تُركز على قضايا العنف ضد المرأة، وتطبيق مبدأ الجندرة Gender equality في برامجها ومؤسساتها، وحماية الطفل من العنف المدرسي أو الأسري، وتتجاهل جزءا مهما يتمثل بتحقيق الحماية للاجئين أثناء النزاعات والحروب التي تحصل

في المناطق التي يقطن بها اللاجئون الفلسطينيون "مخيمات سوريا نموذجا"، فضلا عن تجاهل توفير برامج الإغاثة الطارئة للاجئين أثناء الأزمات الاقتصادية والأمنية وغيرها.

- **أزمة وزير العمل كميل أبو سليمان:**

خلال الأزمة التي تسبب بها قرار وزير العمل كميل أبو سليمان خلال عام 2019 بخصوص العمالة الفلسطينية والحملة التي شنتها وزارة العمل اللبنانية تجاه رجال الأعمال الفلسطينيين وكذلك العمالة الفلسطينية في آن واحد من خلال اشتراط الحصول على إجازات عمل، لم يشعر اللاجئون الفلسطينيون بأي دور حمائي للأونروا في مواجهة هذه الحملة، بل استغرب اللاجئون الفلسطينيون وفعالياتهم المجتمعية والسياسية يومها مواقف وتصريحات مدير عام الأونروا في لبنان السيد كلاوديو كوردوني وخلال لقاءاته مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في لبنان أو من خلال البيانات والتوضيحات التي كانت تصدر بشكل دوري عن قسم الإعلام في الأونروا في لبنان والتي اعتبر فيها:

1. أن اللاجئين الفلسطينيون هم من فئة الأجانب في لبنان.
2. أن الترتيبات والإجراءات التي تجريها وزارة العمل اللبنانية هي قانونية وتخص الدولة اللبنانية.
3. أن الأونروا سوف تطلب من السلطات اللبنانية ولا سيما وزارة العمل إمكانية استثناء العمالة الفلسطينية من القرار.

واقتصر دور الأونروا حينئذ على الخطوات التالية:

1. عقد بعض اللقاءات التي قام بها مدير عام الأونروا مع رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة.
2. زيارة قام بها المفوض العام للأونروا بيير كرينبول خلال شهر أيلول 2019 ولقائه رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري دون إيجاد حل نهائي لهذه القضية.
3. الحصول على وعد من رئيس الحكومة للفصائل الفلسطينية ومدير عام الأونروا بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع ولكن هذا الأمر توقفت مفاعيله باستقالة هذه الحكومة بعد ثورة الشارع اللبناني في 17 تشرين أول 2019.

ملاحظات المجتمع المدني الفلسطيني وقواه السياسية على أداء الأونروا في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف باللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

استمر أداء إدارة الأونروا في لبنان متراخيا بخصوص القضايا الإنسانية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بلبنان بعد 17 تشرين أول 2019 والشلل الاقتصادي والمالي الذي أصاب القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في لبنان وما تبعه من قطع للطرقات وإغلاق المؤسسات وفقدان الناس لمصادر دخلهم وعيشهم وصولاً إلى

أزمة وباء الكورونا والتي أقفلت خلالها البلاد بشكل كامل بعد إعلان التعبئة العامة وإغلاق جميع المؤسسات التربوية والاقتصادية في شهر أذار 2020 ولفترات متتابعة تجاوزت الشهر في الكثير من الأحيان.

هذا الواقع كان له انعكاس مضاعف على حياة اللاجئين الفلسطينيين من حيث فقدان الكثير منهم لفرص عملهم وتجاوزت نسبة الفقر والبطالة 90 % فضلا عن الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات في لبنان وتدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية مقابل الدولار.

وقد برزت يومها الكثير من المطالبات من المجتمع المدني الفلسطيني وقواه السياسية للأونروا بضرورة تدخلها الفوري وتحمل ومسؤوليتها القانونية والأخلاقية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة والمعقدة.

لكن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لمسوا تجاهلا واضحاً من الإدارة الحالية للأونروا ومماطلة في إطلاق نداءات استغاثة لجلب التمويل الطارئ ولم يرق دورها إلى حجم الأزمة ومفاعيلها السلبية[3].

وبعد عدة أشهر من الأزمة الطارئة، قررت الأونروا تقديم مساعدة مالية مقطوعة لمرة واحدة بقيمة 106 ألف ليرة لبنانية والتي كانت تعادل يومها 20$ أمريكي بعد حصولها على مساعدات مالية طارئة من بعض الدول العربية تقدر ب 5 مليون دولار خلال شهر أيار 2020 لتوزيعها على عموم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وقد شاب عملية التوزيع هذه الكثير الأخطاء والفوضى تمثلت بالآتي:

1. دمج المساعدات المالية الدورية لفئة العسر الشديد والمرصودة أصلاً في الموازنة العامة للأونروا fund General ومساعدات فلسطينيي سوريا مع المساعدات المالية الطارئة للاجئين في لبنان .
2. القرار بحصر صرف هذه المساعدات المالية بواحدة من شركات تحويل الأموال "Bob finance" فقط بدلاً من التعاقد مع أكثر من مؤسسة أخرى لتحويل الأموال الأخرى تجنبا للازدحام والفوضى .
3. القرار بصرف هذه المساعدات المالية للاجئي فلسطين في لبنان وهذا يعني أن الكثير منهم كانوا قد حصلوا على جنسيات أخرى حوالي 5 آلاف من فئة فاقدي الأوراق الثبوتية.
4. تحديد مدة 18 يوماً فقط لتوزيع جميع المساعدات بعد أن قسمت فئات المستفيدين حسب الأحرف الأبجدية لأسمائهم.
5. اشتراط حضور الأفراد بأنفسهم إلى مراكز صرف الأموال مع عدم مراعاة كبار السن والمقعدين.
6. الفوضى العارمة بسبب الخلل في إرسال أرقام الحوالات المالية للمستفيدين.

[3] https://prc.org.uk/ar/news/907/%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A

7. استغلال الكثير من المعقبين لأوضاع اللاجئين والعمل على صرف مستحقاتهم مقابل اقتطاع مبالغ مالية من قيمة المساعدة .
8. عدم وجود مراقبين ميدانيين للأونروا على مراكز توزيع الأموال للتأكد من افتتاح جميع المراكز المعلن عنها ومن استقبالها للمستفيدين فضلاً عن عدم الاستغلال واقتطاع جزء من المساعدات المالية.
9. وبعد الكثير من احتجاجات اللاجئين الفلسطينيين على ما يتعرضون له من استغلال وإهانات من مراكز Bob Finance قررت الأونروا البدء بتوزيع أرقام الحوالات المالية للمستفيدين في بعض المدارس وذلك بتاريخ 21 أيار 2020، محددة أياماً وجداول حسب الحروف الأبجدية مرة أخرى للمراجعين.

وقد صاحب هذه الخطوة أيضاً الكثير من العيوب والفوضى وذلك للأسباب التالية:[4]

1. عدم تنسيق الأونروا مع المجتمع المحلي في تنظيم عملية توزيع أرقام الحوالات.
2. استخدام فقط أربعة أو خمسة أجهزة حاسوب في كل مدرسة وهذا سبب الكثير من الازدحام والتأخير والفوضى أثناء المراجعات.
3. عدم إمكانية تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي بين المراجعين للوقاية من فيروس كورونا.
4. إن المدة الزمنية المحددة للدخول إلى الرابط قصيرة جداً لا تتجاوز الأربعة أيام.
5. إن الدخول إلى الرابط يشترط توافر رقم بطاقة الإعاشة الجديد وهذا غير متوفر لدى الكثير من العائلات.
6. عدم فعالية الخطوط الساخنة في الرد على المراجعين وحل مشاكلهم.
7. إن الكثير من المستفيدين بعد دخولهم إلى الرابط تصلهم رسائل تنص بأن رقم التسجيل الخاص بهم غير موجود في اللوائح الخاصة بالمساعدات .
8. إن بعض المستفيدين من كبار السن لا يجيدون استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
9. إن الكثير من أرقام البرقيات لا تحتوي على جميع أفراد الأسرة المتواجدين في بطاقة الإعاشة.
10. إن بعض العائلات ممن لديهم سجناء وموقوفين لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية قد تم شطب أسمائهم من اللوائح.
11. التوقف المفاجئ لعملية التوزيع للمرة الرابعة مساء يوم 2020/6/10 وحتى إشعار آخر، بدعوى إعادة التدقيق والتأكد من البيانات وقد دام التوقف حتى نهاية شهر حزيران مما أفقد المساعدات المالية قيمتها نتيجة الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار.

[4] https://bit.ly/3qsll67

12. اشتراط حضور رب الأسرة شخصيا إلى مراكز استلام أرقام الحوالات المالية ومعه أبنائه فوق 15 سنة وبطاقات هوياتهم جميعا مما سبب إرباكا للعائلات وارتفاع تكلفة النقل والمواصلات لديهم .

وفي ظل استمرار تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وانعكاسها على الواقع المعيشي والاجتماعي للاجئين ، وبدلا من أن تستفيد الأونروا من الصخب والتركيز الإعلامي على الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان وخصوصا بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 والقيام بإطلاق نداءات استغاثة لجلب التمويل مجددا والعمل على مساندة اللاجئين الفلسطينيين في ظل هذه الظروف المعقدة، وفي ظل إمكانية إقدام الحكومة اللبنانية على رفع الدعم عن السلع الأساسية من طحين ودواء ومحروقات وغيرها واقتصار دعمها فقط للعائلات اللبنانية الأشد فقرا من خلال بطاقات تموينية، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار. يقابل هذا التخوف الحقيقي تجاهل تام لظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من قبل الأونروا واستمرار تقليص الخدمات بدلا من زيادتها وتحسينها.

- **<u>برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية:</u>**

رغم الظروف الصعبة وارتفاع نسبة البطالة والفقر إلى ما يفوق 90% وسط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كانعكاس للأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها لبنان بعد 17 تشرين ثاني 2019 وما تلاه من انفجار لمرفأ بيروت في 2020/8/4 وفقدان معظم اللاجئين الفلسطينيين لمعظم أعمالهم ومصادر رزقهم فإن الأونروا لم تسع لزيادة عدد المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية والذين يبلغ عددهم الحالي حوالي 61,672 فقط حسب سجلات الأونروا، وهذه الأعداد لم تتغير منذ عام 2017 باعتبار أن قسم الشؤون الاجتماعية قرر عدم زيادة أعداد المستفيدين بحجة عدم توافر موارد مالية دائمة لهذا القسم تمكنه من زيادة المستفيدين على الرغم من أن أعداد عائلات العسر الشديد قد ازدادت بشكل كبير.

وتسجل (شاهد) الملاحظات التالية على برنامج الشؤون الاجتماعية:

1. هذا البرنامج لا يغطي أكثر من 13% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
2. إن المبالغ المالية المقدمة التي يحصل عليها الفرد المستفيد كل ثلاث أشهر فقدت قدرتها الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع التموينية في لبنان نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.
3. عدم وضوح الآليات التي تحدد فئة العسر الشديد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
4. عدم شمول الأفراد الأرامل حتى ولو كان مسنا أو مسنة وليس لديهم معيل.
5. التوقف عن إضافة مستفيدين جدد من اللاجئين الفلسطينيين المستحقين مكان الأشخاص الذين ماتوا أو حتى هاجروا.

6. إصرار الأونروا على صرف أموال المساعدات بالليرة اللبنانية مع أن المبالغ المقدمة من المتبرعين بالدولار الأمريكي.

- **أداء الأونروا في المجال الصحي**

كما هو معروف فإن الأونروا تقدم خدمات الرعاية الأولية للاجئين الفلسطينيين من خلال عياداتها ومراكزها الصحية المتواجدة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، والتي تعمل مدة 5 أيام أسبوعيا من الساعة 7.15 صباحا حتى الساعة 2.45 بعد الظهر من خلال مجموعة من أطباء الصحة العامة وأطباء الأسنان وفنيي المختبر والصيادلة وطاقم من الممرضين والممرضات، فضلا عن طاقم إداري وعمال تنظيف.

لكن العمل بهذه المراكز الصحية يعتري عملها الخلل الآتي:

1. أن الأونروا اعتمدت برنامج الكرتوني لأخذ المواعيد وتسجيل نتائج التشخيص والتحويلات الداخلية بين الأقسام المختلفة للعيادات وهذا البرنامج مربوط بالإدارة الرئيسية للأونروا لمراقبة العمل والأداء وكثيرا ما تتعطل شبكة الإنترنت وتسبب مشاكل كثيرة وازدحام.
2. الكثير من المشاكل المزمنة تتمثل بالآتي:
   - عدد الأطباء في كل عيادة لا يتماشى مع عدد المراجعين من المرضى.
   - هناك نقص متكرر أو تأخير بوصول الأدوية التي ستعطى للمرضى المراجعين أو ذوي الأمراض المزمنة (الأدوية الشهرية).
   - لا يتوافر في كل مركز أقسام للتصوير الشعاعي أو للتحاليل المخبرية، حيث يتم تجميع هذه الأقسام في عيادة مركزية في كل منطقة ويتم تحويل المرضى أو التحاليل إليها.
   - هناك الكثير من العيادات مجهزة بمعدات وأجهزة للتحاليل المخبرية ولكنها لا تستخدم بهدف تخفيض عدد الموظفين، فيتم ترحيل التحاليل إلى عيادة أخرى وكثيرا ما تتأخر النتائج.

3. أن الأونروا قامت مؤخرا بإلغاء التعاقد مع الكثير من الأطباء الأخصائيين كأطباء القلب والعين والأذن والغدد وغيرها علما أنهم كانوا يعملون يوما واحدا في الأسبوع في كل عيادة.
4. إن الأطباء في هذه العيادة غير مخولين في الكثير من الأحيان لإعطاء التحاويل مباشرة للمرضى الذين يحتاجون إلى إجراء عمليات جراحية أو استشفاء عام في المستشفيات الخاصة والحكومية، بل يتم تحويلهم إلى المشرفين الصحيين في المناطق وكثيرا ما تتأخر التحاويل والمعاملات بهذا الشأن.

أما بخصوص الاستشفاء في المستشفيات الخاصة والحكومية فإن الأونروا تدعي بأنها تقدم خدمات طبية للاجئين الفلسطينيين في المستشفيات بنسبة 90% من تكلفة العمليات أو الاستشفاء من المستوى الثانيsecondary care ، و60% من تكلفة العمليات والاستشفاء من المستوى الثالث Tertiary Care.

الأونروا توفر خدمات الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا من خلال تعاقدها مع عدد كبير من المستشفيات الحكومية والخاصة ومستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان سواء للمرضى من الدرجة الثانية أو الثالثة، ويتم استقبال المرضى في هذه المستشفيات بناء على تحاويل إدارية من مراكز الأونروا الصحية في لبنان إلى تلك المستشفيات، إلا أن هذه الآلية يشوبها الكثير من العيوب أهمها:

1. أن الأونروا تتعاقد مع المستشفيات بناء على مصطلح code لكل عملية يتم من خلاله تسعير تكلفة الاستشفاء أو العمليات الجراحية والنسب المالية التي ستغطيها الأونروا وتلك التي سيتحملها المريض، وكثيرا ما يجبر المريض على دفع مبالغ أكبر بكثير من النسب المفترضة تحت مبرر استخدام أدوية ومستلزمات طبية لا تغطيها الأونروا.
2. أن المريض الفلسطيني لا يتم استقباله في المستشفيات الخاصة دون دفع مبلغا ماليا مقدما بقيمة 500 ألف كضمان للسداد لاحقا في صندوق تلك المستشفيات وقد لا يرد له هذا المبلغ في كثير من الأحيان.
3. أن المريض الفلسطيني يجهل بشكل كامل حقوقه الطبية لدى تلك المستشفيات وبالتالي عليه أن يسدد الفروق المالية التي تطلبه منه تلك المستشفيات وقد تكون فروق وهمية.
4. أن مشرفي ومراقبي الأونروا من الأطباء في مختلف المناطق محدودي العدد ولا يسعفهم الوقت في متابعة وتقصي ما تم إعطائه للمريض من علاج أو أدوية ومستلزمات طبية، وبالتالي يقع المريض فريسة جشع وطمع المستشفيات الخاصة.
5. أن الكثير من الخدمات تتغير بين سنة وأخرى باتجاه التقليص الخفي أثناء التعاقد مع المستشفيات، وخصوصا تغطية الإكسسوارات الطبية (صمامات القلب، الرباط الصليبي، المفاصل وغيرها).
6. أن العديد من التحاليل الطبية أيضا يتكبدها المريض وهو لا يعلم ذلك، وتضاف على فاتورة الاستشفاء، كما أن بعض صور Scanner أو الرنين المغناطيسي الخاصة بالقلب والظهر والأطراف لا تغطيها الأونروا ويتكبد تكاليفها المريض بشكل كامل.
7. أن العمليات الباردة تتأخر الأونروا في منح الموافقة على إجرائها للاجئين الفلسطينيين في لبنان رغم حاجة البعض للإسراع في إنجازها لتأثيرها على أدائه في العمل، أما بخصوص النازحين الفلسطينيين من سوريا فإن الأونروا تغطي تكلفة هكذا عمليات بسعر تكلفتها في سوريا على الرغم من الفرق الكبير بين العملة اللبنانية والسورية.

8. أن بعض المرضى يتم علاجهم في أقسام الطوارئ لتلك المستشفيات بسقف 40 ألف ليرة تسددها الأونروا وما يزيد عن ذلك من تكاليف يتحملها المريض ويتم استغلاله بشكل دائم من خلال ذلك.

هذه الآلية تم تعديلها بسب أزمة وباء الكورونا في لبنان منذ شهر آذار 2020، وتم تعديل برامج العمل في عيادات الأونروا كالتالي:

1. إن دوام العيادات أصبح من الساعة الثامنة والنصف حتى الساعة الواحدة بعد الظهر بدلا من الساعة السابعة والنصف حتى الساعة 2.45.
2. يتم استقبال الحالات الطارئة فقط في العيادات.
3. تصرف الأدوية الشهرية لذوي الأمراض المزمنة كل شهرين دفعة واحدة منعا لتكرار زيارة العيادات والتعرض للإصابة.
4. الفحوصات المخبرية الدورية لكبار السن وذوي الأمراض المزمنة تم توقيفها بالكامل خلال هذه الفترة.
5. تقتصر الخدمات في أقسام التحاليل والمختبرات على الحالات الطارئة فقط وكثير من التحاليل الضرورية لا يتم إجراؤها.
6. أطباء الأسنان لا يستقبلون سوى الحالات الطارئة فقط وفي حدودها الدنيا.
7. إلغاء التعاقد مع الأطباء الأخصائيين كأطباء القلب وغيرها .
8. تخفيض عدد الأطباء والممرضين والإداريين وحتى العمال في كل عيادة إلى ما دون نصف الطاقم ومبررات الأونروا دائما هي الخشية من إصابة أحد الموظفين. وبذلك تم إغلاق العيادة بالكامل ولمدة أسبوعين متواصلين وأوقفت الخدمات نهائيا، بينما إبقاء نصف طاقم العيادة الآخر كاحتياطي. هذا الإجراء يمكن العيادة من التوقف في حالة إصابة أحد الموظفين لمدة 24 ساعة فقط للتعقيم وإعادة مباشرة العمل بهذا الطاقم الاحتياطي على أن يتم حجر الطاقم المصاب أو المخالط لحين التعافي.

وبهذه الإجراءات المطبقة حسب سياسة الأونروا تمكن العيادة من الاستمرار في تقديم الخدمات لمن يحتاجون إلى تحويلات إلى المستشفيات أو حتى المصابين بالكورونا من اللاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات.

لكن المشكلة تكمن بأن الظروف الاقتصادية والمالية للاجئين الفلسطينيين تزداد سوءا يوما بعد يوم، انعكاسا للأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان وبات الكثير من اللاجئين يعجز عن دفع مصاريف الفحوصات المخبرية الدورية في مختبرات خاصة على نفقتهم، وكذلك مرضى الأسنان والقلب وغيرها من الأمراض الطارئة.

وكثيرا ما تسبب هذه القرارات والإجراءات احتجاجات ومشاكل بين موظفي الأونروا والمرضى من اللاجئين.

ويتساءل اللاجئون الفلسطينيون بشكل دائم وبإلحاح بهذا الخصوص كيف أن المختبرات الخاصة وعيادات الأسنان الخاصة وأطباء القلب والعيون وغيرها تستقبل المرضى وتقدم لهم الخدمات ضمن إجراءات وقائية محددة؟ ولماذا لا تفعل الأونروا ذلك؟

فلسان حال اللاجئين الدائم بأنه بات لزاما على الأونروا وفي ظل المعطيات الحالية باستمرار جائحة الكورونا والتي قد تطول إلى سنوات، العمل على إيجاد حلول تراعي فيها إجراءات الوقاية كما في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والخاصة وتقديم الخدمات الصحية الأساسية للاجئين.

- **تقييم أداء الأونروا في مواجهة جائحة كورونا:**

من خلال الرصد والتوثيق للكثير من الحالات التي أصيبت بفيروس كورونا في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان ولأداء الأونروا لوحظ التالي:

1. أن الأونروا قامت بتجهيز عدة مراكز للعزل العائلي أو الصحي في بعض المناطق ولا سيما مركز سبلين ومدرسة السموع في عين الحلوة وكذلك مستشفى الهلال الأحمر في مخيم البص بدعم من منظمة أطباء بلا حدود والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أنيرا وغيرها من الجهات المانحة لكن تشغيلها ما زال دون المستوى المطلوب.
2. أن الأونروا سعت للاستفادة مما لدى الجمعيات والمؤسسات المانحة في توفير الدعم الإغاثي ومستلزمات التعقيم وغيرها واقتصر دورها على توفير العلاج في المستشفيات الحكومية والخاصة لكن بمعايير وزارة الصحة اللبنانية فقط.
3. ليس هناك من سياسة واضحة تتبعها الأونروا مع اللاجئين بخصوص من يستحق إجراء فحوصات pcr أو غير ذلك وهذا يسبب الكثير من الاحتجاجات والمشاكل بين الحين والآخر.
4. أن الأدوية التقليدية التي يتم استخدامها الآن للمصابين مثل Zitromicim أو Azomin أو Vitamin Cأو Folic ACID وكذلك Vitamin D وغيرها لا توفرها الأونروا في عياداتها للمصابين رغم ظروفهم الاقتصادية الصعبة.
5. أن الأونروا قامت بالتعاقد مع الكثير من المستشفيات في جميع المناطق اللبنانية لاستقبال المرضى الذين يعانون من الإصابة بالكورونا وتظهر عليهم عوارض تحتاج إلى استشفاء بمستوىsecondary cases ، وتغطي الأونروا التكلفة حسب بروتوكول وزارة الصحة اللبنانية.
6. أن توفير سرير في أي مستشفى حكومي أو خاص لمن يحتاجون غرف العناية المركزة High intensive careمعقد جدا وقد يستغرق المزيد من الوقت وكثيرا ما هدد صحة وسلامة المريض لحين التمكن من نقله إلى أي مستشفى.
7. أن التعاقد مع المستشفيات الحكومية وبعض المستشفيات الخاصة يشوبه الكثير من الغموض خصوصا أن الكثير من المرضى الفلسطينيين يتم استغلالهم بإجبارهم على دفع مبالغ مالية

إضافية كبيرة تحت مبرر استئجار بعض المعدات الخاصة بالتنفس أو باستخدام أدوية للمريض لم يتم اعتمادها حتى الآن من منظمة الصحة العالمية وخارج هذا البروتوكول كدواء Remdesivirفيتحمله المريض على نفقته الخاصة. ويتم تحميل ذوي المريض المسؤولية عن تدهور صحة مريضهم في حال رفضوا أو امتنعوا عن الدفع.

8. أن بعض المرضى يتم نقلهم إلى مستشفيات بعيدة جدا سواء في بنت جبيل أو عكار أو البقاع وغيرها وهذا يجعل متابعة تطور حالاتهم ووصول ذويهم إلى تلك المناطق متعذرا في كثير من الأحيان.
9. هناك بعض المرضى من المسنين الذين دخلوا المستشفيات بسبب أمراض مزمنة ولديهم مضاعفات صحية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى وفاتهم يتم تسجيلهم ضمن وفيات الكورونا.
10. إن بعض مراكز العزل التي أنشأتها الأونروا بالتعاون مع العديد من الجهات المانحة وفي الكثير من المناطق ما زالت مغلقة ولم يتم استخدامها تحت مبرر عدم توفر طواقم طبية لتشغيلها. "مستشفى مخيم البص نموذجا".

- **<u>أداء الأونروا في قطاع التعليم:</u>**

أقفلت المدارس ومراكز التدريب المهني التابعة للأونروا في لبنان منذ شهر آذار 2020 بسبب جائحة الكورونا وقرارات وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية، وكذلك قرارات الحكومة اللبنانية عموما والتي أدت إلى إقفال المدارس وغيرها من المرافق العامة في لبنان كإجراء احترازي بسبب تفشي وباء الكورونا، واستُكمل العام الدراسي مع الطلاب باعتماد نظام التعليم عن بعد أو عبر شبكة الأنترنت online. وقد رافقت هذه العملية العديد من المشاكل والتعقيدات باعتبار أنها التجربة الأولى للمدرسين والطلاب والأهل على حد سواء.

قررت إدارة التعليم في الأونروا في لبنان افتتاح العام الدراسي الجديد مطلع شهر أيلول 2020 بمراجعة سريعة online ضمن برنامج يطلق عليه catchup ولمدة أربع أسابيع للمناهج والمواد التي لم تُستكمل دراستها خلال العام الدراسي الماضي على أن تعود المدارس وتفتح أبوابها لاستقبال التلاميذ ابتداءً من منتصف شهر تشرين أول 2020 من خلال تطبيق ما اتفق على تسميته "بالتعليم المدمج" بحيث يتم تقسيم طلاب المدرسة إلى قسمين، بحيث يكون نصف الطلاب في الغرف الصفية ويحقق مبدأ التباعد الاجتماعي، بينما النصف الآخر يتابع الدراسة online على وسائط التواصل الاجتماعي.

ومن خلال المتابعات الميدانية وتوثيق أداء الأونروا بهذا الخصوص تم رصد التالي:

1. عدم توافر معدات وأجهزة إلكترونية لدى جميع الطلاب تمكنهم من مواكبة ما يتم إرساله أو شرحه من المدرسين online مباشرة.

2. عدم انتظام الكهرباء وضعف شبكات الإنترنت في لبنان عموما ولا سيما في المخيمات الفلسطينية، مما سبب عدم فاعلية هذه التجربة وعدم نجاحها.
3. الوضع الاقتصادي الصعب للاجئين الفلسطينيين في لبنان وعدم قدرة الكثير من العائلات على سداد فواتير اشتراكات الكهرباء والإنترنت وهذا حال دون متابعة أطفالهم لما يتم شرحه أو إرساله من دروس.
4. وجود أكثر من طالب في الأسرة الواحدة وعدم توفر أجهزة إلكترونية كافية تمكنهم من مواكبة مدرسيهم أثناء شرح الدروس.
5. ضعف القدرات التعليمية للكثير من الأهالي لا تمكنهم من متابعة وتوضيح ما يتم شرحه من دروس عن بعد.
6. عدم إرسال كراسات وكتيبات توضيحية كافية لجميع الطلاب في المدارس مما اضطر الكثير من العائلات إلى تصويرها على نفقتهم الخاصة في ظل ارتفاع تكلفة التصوير في الآونة الأخيرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل استدركت الأونروا وتعلمت من الأخطاء السابقة؟

المؤشرات الأولية تشير بوضوح إلى استكمال العمل بنفس طريقة الارتجال وبنفس الأسلوب دون الاستفادة من التجارب السابقة وذلك من خلال الآتي:

1. أن الأونروا قررت اعتماد آلية التعليم المدمج يعني Physically learning and online دون التهيئة الكاملة لها من حيث التأكد من توافر معدات التواصل الإلكترونية مع جميع الطلاب.
2. القرار بفتح المدارس بتاريخ 2020/11/2 بعد أن تم تأجيله أكثر من مرة في ظل وجود نقص كبير في مستلزمات التعقيم وعدد المدرسين.
3. القرار بوضع 25 طالبا في الغرفة الصفية الواحدة متجاهلة قرارات وتوصيات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية ووزارة التعليم اللبنانية بخصوص تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي وعدم الاكتظاظ والقصد منها عدم توظيف مدرسين جدد.
4. عدم تزويد المدارس بالكثير من الكتب والنواقص في المستلزمات الضرورية.
5. عدم توفير موظفين وعمال نظافة بشكل كاف للإشراف على نظافة دورات المياه وبقية المرافق العامة في المدارس.
6. وقف التعاقد مع حوالي 140 مدرسا مياوما تحت مبرر عدم الحاجة إليهم عند تطبيق آلية التعليم المدمج.
7. القرار بوقف برنامج الدعم الدراسي وإلغاء عقود 225 مدرسا على برنامج الدعم الدراسي متجاهلة أهمية هذا البرنامج لتحسين المستوى المتدني للطلاب في مدارس الأونروا عموما. وقد تراجعت الأونروا عن هذا القرار بشكل مؤقت.

8. إلغاء 5 وظائف رئيسية مهمة للتعليم عن بعد والذين كانوا يعملون تحت مسمى مساعد مركز مصادر التعليم Assistant Learning resources center (LRC).

وبعد قرار المجلس الأعلى للدفاع في لبنان بإقفال البلد والمؤسسات التعليمية لمدة أسبوعين منذ 2020/11/14 حتى 2020/12/1، كان من المفترض أن تنتهز الأونروا هذه الفرصة وتعمل على تصحيح الأخطاء والخلل الذي صاحب انطلاق العملية التعليمية، ولكن عادت المدارس وفتحت أبوابها من جديد في 2020/12/1 وسجلت الملاحظات التالية:

1. أن هناك نقصا في عدد المدرسين في معظم المدارس رغم انقضاء الثلث الأول من السنة الدراسية الفعلية.
2. هناك نقص كبير في الكتب ودفاتر التمارين في جميع المدارس.
3. هناك نقص كبير في مستلزمات التعقيم والكمامات ومواد تنظيف دورات المياه.
4. هناك نقص كبير في عدد الأذنة وعمال النظافة في المدارس رغم الحاجة الملحة لهم في ظل انتشار وباء الكورونا.
5. ترفيع الكثير من الموجهين من مسمى Supervisor إلى مسمىcoordinator أي من Grade 13إلى Grade 15 دون الحاجة لذلك وفي ظل الأزمة المالية التي تشكو منها الأونروا.
6. تعيين مساعد عدد 2 لمدير التعليم وهذا مخالف للعرف أو لما كان متبع خلال السنوات الماضية.

- **<u>الأونروا والتوظيف:</u>**

تستمر الأونروا في السنوات الأخيرة بالتهرب من توظيف وتثبيت موظفين في المراكز التي تصبح شاغرة، وتعمل على سد الفراغ في هذه الوظائف التي أصبحت شاغرة من خلال تدوير بعض الوظائف لديها رغم الاختلاف بالاختصاص، أو من خلال توزيع مهام الوظائف الشاغرة على بقية الزملاء في هذه الأقسام تحت مبرر العجز المالي، وإن اضطرت بسبب ضغط العمل الاستعانة بموظفين مياومين ولفترات قصيرة.

ولكي توهم الأونروا مجتمع اللاجئين بأن الأمور تسير بشكل طبيعي، فإنها تعلن بين الفينة والأخرى عن حاجتها لموظفين في الكثير من الاختصاصات وتقوم بإجراء امتحانات ومقابلات وتشكيل قوائم روستر Roster بأسماء الفائزين ولمدة زمنية محدودة لا تتجاوز السنتين في الكثير من الأحيان وقد تنتهي مدة الروستر دون تشغيل هؤلاء الفائزين، أو قد يتم الاستعانة بهم من خلال الأعمال المياومة كي لا تتحمل دفع مبالغ تعويضات نهاية الخدمة لهم أو تحمل أعباء ضمانهم في

شركات التأمين وكثيرا ما يتم الالتفاف عليهم وتشغيل الكثيرين من خارج الروستر بناءً على العلاقات الشخصية والرضوخ لبعض القوى النافذة.

وبسبب الأزمات الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، فقد بادرت بعض الجهات المانحة مثل منظمة العمل الدولية وصندوق التنمية الألماني GIZ بإجراء تفاهم مع الأونروا يتم من خلاله فتح فرص عمل لمدة 40 يوما مدفوع الأجر ولمرة واحدة في السنة وتستفيد الأونروا من هذه الطاقات بسد الشاغر لديها من وظائف أو أعمال في جميع القطاعات الخدماتية المختلفة.

كما أن الأونروا عمدت في السنوات الأخيرة إلى إلغاء بعض الوظائف الرئيسية بشكل مبطن تحت مصطلح تجميد بعض الوظائف لحين تحسن الأوضاع أو الظروف المالية، وحتى الآن هذه الوظائف ما زالت مجمدة وتوقفت الأنشطة التي تعتمد عليها بالكامل. في حين أن هناك وظائف يتم ابتداعها بين الحين والآخر مثل وظائف Consular في المدارس كنموذج وتعتبر هكذا وظائف ليست ذات أولوية على وظيفة Deputy لمدير المدرسة نفسها.

- **الأونروا وإعادة إعمار مخيم نهر البارد:**

رغم مرور حوالي 14 عاما على تدمير مخيم نهر البارد، وخروج جميع سكانه منه تحت ضغط الأعمال الحربية بين الأطراف المتنازعة، وُعد سكانه يومها من الجهات الرسمية والسياسية اللبنانية والفلسطينية وللحفاظ على سلامة المدنيين بأن الخروج مؤقت والعودة مؤكدة في مدة لا تتجاوز 3 سنوات.

حتى يومنا هذا لا يزال حوالي 1400 عائلة تقيم خارج المخيم بسبب عدم الانتهاء من إعمار منازلهم في المخيم منهم 400 عائلة تقيم في البراكسات بجوار المخيم في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية صعبة لأن هذه المساكن قد تقادمت وأصبحت غير صالحة للسكن الآدمي، بينما لا يزال حوالي 1000 عائلة يقيمون في منازل مستأجرة وكراجات في ضواحي مدينة طرابلس ومخيم البداوي والمناطق الأخرى المجاورة.

والمشكلة الكبيرة التي تواجه هذه العائلات التي لا زالت تقيم خارج المخيم بأن الأونروا أوقفت لهم ما يسمى بدل الإيجار أو الإيواء، وكذلك أوقفت برنامج الطوارئ الذي كان يقدم لهم مساعدات إغاثية شهرية تخفف عنهم ظروف البطالة وخسارة مصادر رزقهم وأعمالهم.

فقد تم إنجاز حوالي خمسة رزم من المربعات السكنية والتي تم تجزئتها إلى رزم وبلوكات وعاد إليها سكانها من أهل المخيم، بينما الرزمة السادسة لم تنته بعد ويتوقع أن تنجز بالكامل في شهر أيلول 2021 وخصوصا بلوك رقم 45 الذي ما زال قيد الإنشاء.

أما الرزمة السابعة والثامنة فلا زالت بلا إعمار، لكن مخططاتها الإنشائية جاهزة وتنتظر التمويل، وقد قدم صندوق التنمية الألماني KFW وكذلك صندوق GMZ في الآونة الأخيرة مبلغ 15 مليون يورو كمساهمة في إنجاز جزء من الرزمة السابعة والثامنة، والمعوقات الآن تتمثل بكثرة الإغلاق من قبل هيئة الكوارث ومجلس الدفاع الأعلى التابع للحكومة اللبنانية بسبب وباء الكورونا وانعكاس ذلك على تعطيل العمل سواء في مصانع الترابة والأحجار الإسمنتية، فضلا عن إغلاق المؤسسات المختصة بجميع مواد البناء وملحقاتها. هذا الواقع سيأثر بالتأكيد على سرعة إنجاز ما تبقى من الرزم في الوقت المتوقع لذلك.

في المقابل لا زالت إدارة الأونروا تسعى لجلب التمويل اللازم لإنجاز الأجزاء المتبقية من الرزمة السابعة والثامنة.

كما تم مؤخرا في الأيام القليلة الماضية تلزيم بناء مدرسة جديدة في مخيم نهر البارد لاستيعاب الطلاب الذين لا يزالون يدرسون في مدرسة التركيب المؤقتة في مخيم البداوي وجواره، ويتوقع أن يستغرق بنائها سنة من تاريخ البدء بالإنشاء، وهذا متوقف على الظروف الصحية والإقفال في لبنان، وبهذا يكتمل عدد المدارس المطلوبة والتي كانت متواجدة أصلا في المخيم قبل تدميره.

وبناء على معلومات من مصادر مسؤولة في الأونروا بأنه إن استمرت الجهات المانحة بتقديم الدعم المالي المتوقع دون توقف حسب تعهداتهم لإدارة الأونروا فإنه يُتوقع الانتهاء من إعمار مخيم نهر البارد في نهاية 2024.

أما بخصوص أزمة المياه المالحة في مخيم نهر البارد وجواره من المخيم الجديد، فقد تم حفر مجموعة من الآبار في المخيم، وبناء أكثر من خزان للمياه وربطهم بشبكة موزعة على جميع أنحاء المخيم، إلا أن كميات المياه غير كافية بالعموم، وتعاني من ارتفاع نسبة الملوحة.

وتقدمت فاعليات المخيم من لجان شعبية وقوى سياسية باقتراح لحفر بئر للمياه بالقرب من مجرى النهر الذي يمر بمحاذاة المخيم، كمصدر رئيسي للمياه بشكل دائم، لكن الدراسات التي أجراها الفريق اللوجستي في الأونروا أفاد بعدم جدوى هذا الاقتراح، لذلك قررت الأونروا حفر بئر بعمق 900م بجوار البئر القديم للوصول إلى مصادر المياه الجوفية وحل مشكلة نقص وملوحة المياه.

- **<u>اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان والأونروا</u>**

لا يزال حواي 25 ألف نسمة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان لم يتمكنوا من العودة إلى مخيماتهم ومنازلهم في سوريا، إما بسبب دمارها أو بسبب وجود معوقات قانونية أو أمنية تحول دون ذلك.

ولا يزالون يقيمون موزعين في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان وبعض القرى والمدن اللبنانية، في ظروف إنسانية واجتماعية صعبة بسبب إجبارهم على دفع نفقات إقاماتهم السنوية رغم عدم السماح لهم بالعمل ويعتمدون على المساعدات المالية المقطوعة التي تقدمها لهم الأونروا بدلا للطعام والكساء وكذلك بدلا للإيواء في ظل تراجع المساعدات المالية والعينية التي كانت تقدمها الكثير من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وفي ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات وإيجار المنازل في لبنان.

فالأونروا تقدم لهم في هذه الأيام التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والمهني في مدارسها ومعاهدها، كما تشملهم ببرنامج الاستشفاء حسب نسب التغطية الصحية التي تغطي بها اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، غير آخذة في الاعتبار أنهم بلا عمل وكثيرا ما يعجزون عن سداد فرق فاتورة الاستشفاء.

كما أن الأونروا تقوم بتغطية العمليات الطبية الباردة لهم فقط حسب تكلفتها في سورية رغم الفرق الكبير بين قيمة العملة اللبنانية والسورية.

رابعا: واقع الطالب الفلسطيني في المدارس الرسمية في لبنان

لا شك أن الطالب الفلسطيني في لبنان ليس أفضل حالا من واقع اللاجئين الفلسطينيين عموما، والذين يعانون التهميش والحرمان من الحقوق، إذ يعتبر الواقع التربوي للاجئين الفلسطينيين من أكثر الأمور صعوبة، رغم أن الأضواء لا تسلط عليه بشكل كاف. فالطالب الفلسطيني لا ينال حقه في التعليم بشكل صحيح، وتلعب جملة من العوامل المحيطة دورا بالغا في التأثير السلبي على هذا الحق.

- **<u>واقع الطلاب في المدارس الرسمية:</u>**

لا يتوفر قانون يحدد حقوق الطلاب اللاجئين في التعليم في المدارس الرسمية في لبنان، ويقتصر الأمر على تعاميم يصدرها كل عام وزير التربية والتعليم العالي خلال موسم التسجيل المدرسي أي مع بداية العام الدراسي. وقد أصبح التعميم الذي أصدره وزير التربية والتعليم العالي في 18 أيلول/ سبتمبر 2014، رقم 25 \م \2014، إلى مديري المدارس الرسمية (حلقة أولى وثانية وثالثة)، والذي يطلب إليهم فيه التزام حصر قبول التلامذة غير اللبنانيين في مرحلة التعليم الأساسي فقط (الحلقات: 1- 2 - 3) قاعدة يسير عليها وزراء التربية كل عام.

وقبل بداية العام الدراسي 2020-2021 تفاقمت أزمة تسجيل الطلاب الفلسطينيين في المدارس الرسمية في لبنان لا سيما في صيدا، بعدما قرر وزير التربية والتعليم طارق المجذوب تفعيل قرار صادر في 18 أيلول/ سبتمبر 2014، رقم 25 \م \2014، والذي يقضي بتأخير تسجيلهم في المرحلة الأولى بهدف استيعاب كل الطلاب اللبنانيين. هذا القرار المتجدد يحرم الطلاب الفلسطينيين

من الدخول إلى المدارس الرسمية، ومن بينهم الطلاب القدامى المسجلين سابقا، بعد اكتمال أعداد صفوفها وقدرتها الاستيعابية.

ولم تنتج الاتصالات واللقاءات التي جرت على أكثر من صعيد لبناني وفلسطيني حلولا شاملة بل عالجت المشكلة بشكل جزئي. فقد أصدر وزير التربية والتعليم في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب قرارا يحمل رقم ٤٢٥ /م/٢٠٢٠، يعلن فيه عن تمديد تسجيل التلامذة اللبنانيين لغايه ١٠-١٠-٢٠٢٠ وعن فتح باب تسجيل الطلاب الفلسطينيين القدامى وفق القدرة الاستيعابية للمدارس.

وقبل بلوغ هذا التاريخ، لم يعد هناك من إمكانية لاستيعاب طلاب فلسطينيين قدامى. هذا يعني أنهم خسروا أماكنهم والصفوف مكتملة، ما عدا بعض المقاعد في عدد محدود من الصفوف، قد لا يتجاوز هذا العدد في بعض المدارس أصابع اليد الواحدة.

وبحسب النشرة الإحصائية للعام 2019-2020 والصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء يبلغ عدد الطلاب من اللاجئين الفلسطينيين في المدارس الرسمية في لبنان للعام 2020/2019 6276 طالب وطالبة من أصل 343303 طالب وطالبة، أي أن نسبة الطلاب الفلسطينيين من مجموع الطلاب في المدارس الرسمية 2% فقط[5]. كما أن عدد الطلاب الفلسطينيين في لبنان في المدارس الرسمية والخاصة ومدارس الأونروا يبلغ 49104 طالب وطالبة. ويبلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا حوالي 37000 طالب وطالبة.

وفي ظل غياب أي قانون يحدد طريقة التعاطي مع الطالب الفلسطيني في المدارس الرسمية، يبدو جليا عدم الاهتمام بالجانب النفسي والاجتماعي للطالب وذويه. إن ما يزيد عن ستة آلاف طالب وطالبة فلسطيني يتعلمون في المدارس الرسمية، مضطرون للعيش في ظروف نفسية صعبة قبل بداية كل عام دراسي، خوفا من مصيرهم التعليمي المجهول.

- **واقع المنح الجامعية المقدمة:**

إن الكثير من الطلاب الناجحين في الشهادات الثانوية لا يتمكنون من الالتحاق في الجامعات بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة لعائلاتهم، فتكلفة التعليم الجامعي الخاص مرتفعة جدا في لبنان، وكثيرا ما تفوق القدرات المالية لأولياء أمور الطلاب. لذلك يلتحق البعض بالمعاهد المهنية كمعهد سبلين والبعض الآخر قد يتسرب إلى سوق العمل.

وهنا تأتي أهمية المنح الجامعية ودورها في تعزيز الواقع التعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي هذا المجال، نأتي على ذكر النقاط التالية:

[5] النشرة الإحصائية للعام 2020/2019 للمركز التربوي للبحوث والإنماء: https://www.crdp.org/sites/default/files/2020-09/202008281054095_0.pdf

1. إن برنامج المنح الجامعية التي كانت توفره الأونروا من خلال بعض الدول المانحة ولا سيما الاتحاد الأوروبي قد توقف بشكل كامل رغم محدودية المستفيدين من هذه المنح.
2. إن صندوق الطالب الفلسطيني الذي تم إنشاؤه عام 1973 لمساعدة حوالي 300 طالب جامعي فلسطيني سنويا في مختلف التخصصات من خلال تقديم قروض لهم تسدد بلا فوائد بعد التخرج والانخراط في سوق العمل قد انخفضت موارده المالية، وانخفض عدد المستفيدين منه لاحقا.
3. إن صندوق الرئيس محمود عباس الذي تم إنشاؤه في 2010/8/22 يغطي نسبة محددة من الأقساط، إذ تعتمد نسبة التغطية المالية على التحصيل الدراسي لكل طالب .(GBA) علما أن تكلفة السكن والمواصلات تضاعف أيضا من مشاكل الطلاب لعجز أولياء أمورهم عن توفيرها بسهولة ويسر.
4. جمعية توحيد شبيبة لبنان :(ULYP) تقوم الجمعية بتقديم ما يقارب 120 منحة للطلاب الفلسطينيين، وتعتمد بشكل أساسي على عالمة الطالب في الشهادة الرسمية والوضع المادي للأهل في اختيار الطالب المستفيدين من المنح.
5. الجهات المحلية التي تقدم منحا جامعية محدودة، على أهميتها: مكتب خدمات الطلبة الفلسطينيين، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد)، الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، مكتب الطالب الحركي.

وبناءً على ما تقدم، إن ما تقدمه الأونروا والمؤسسات الأخرى من منح ومساعدات مالية لا تزال غير كافية لتغطية العدد الكافي من الطلاب الفلسطينيين في لبنان نظرا لكلفة التعليم الجامعي العالية في لبنان.

- **<u>مركز سبلين المهني</u>**

على مدى عشرات السنين، كان مركز سبلين للتدريب المهني التابع لوكالة الأونروا والذي أنشئ عام 1963 مقصداً رئيسياً لآلاف الطلبة الفلسطينيين في لبنان، الذين لم تسمح لهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية بالالتحاق بالجامعات، وذلك لمساعدتهم ليتمتعوا بمهارات مهنية تخوّلهم إيجاد فرص عمل توفّر لهم دخلاً ثابتًا لإعالة أُسرِهم.

إن المركز بفرعَيه يُخرّج حوالي 450 إلى 500 طالب سنويًا. وقد خرّج على مدى سنوات عمله آلاف الطلاب الذين أصبحوا يشغلون مراكز مهمة في لبنان والخارج على حدٍّ سواء.

ومنذ بداية العام الدراسي 2020-2021 تواجه إدارة مركز سبلين تحديات غير مسبوقة في ظل جائحة كورونا وذلك مع اعتماد قسم من المركز، بقرار من إدارة الأونروا، مكانا للعزل الصحي لاستقبال الحالات المصابة بفيروس كورونا من اللاجئين الفلسطينيين. وقد لاقى هذا القرار استياءً واحتجاجات كبيرة لدى أوساط طلاب المركز من جهة، ولدى أهالي منطقة سبلين من جهة أخرى.

ولا تزال المشكلة التي واجهت الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في جامعة AUL والقادمين من مركز سبلين خلال العام الدراسي 2018/ 2019، من خلال توقيف معادلة شهاداتهم في وزارة التربية والتعليم العالي، بدون حل جذري حتى الآن. وقد سببت هذه القضية إرباكا للطلاب الذين تخرجوا ولم يتمكنوا من استلام شهاداتهم أو لأولئك الذين كانوا يودون معادلة شهاداتهم في وزارة التربية والتعليم العالي، وكذلك للطلاب الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة.

خامسا: التزامات الجهات الفلسطينية السياسية تجاه اللاجئين

يسهم الخلاف بين الفصائل الفلسطينية بشكل كبير في تراجع الأمن في المخيمات، كما يزيد من مشاكل اللاجئين المعيشية في ظل حجب الآفاق عن واقع اللاجئين.

وأمام الواقع المعيشي الصعب والأزمة الصحية الراهنة، أطلقت حركتي (حماس) و(فتح) وبعض الفصائل الأخرى حملات إغاثية وزعت من خلالها آلاف الحصص الغذائية في جميع المخيمات الفلسطينية. هذه الإجراءات التي تبدو في ظاهرها ممتازة وفي وقتها الملائم، واجهتها في أثناء تنفيذها مشكلة كبيرة في معظم المخيمات والتجمعات الفلسطينية، تمثلت في غياب التنسيق بين الجهات التي قامت بالتوزيع، وبرزت المشكلة تحديداً حين حصلت عائلات في بعض المخيمات على أكثر من حصة غذائية، بينما لم تحصل عائلات أُخرى على أي حصة.

وسعياً للتخفيف من معاناة اللاجئين، أطلقت حركة (حماس) في 27 كانون الأول 2020 الرزمة الأولى من المشاريع التنموية للمخيمات الفلسطينية في لبنان والتي تأتي ضمن المنحة المالية التي قدمها رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية في زيارته الأخيرة للبنان، والتي تفقد فيها أوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

وفي ظل تفشي جائحة كورونا بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تشكلت لجنة طوارئ مركزية لمواجهة الوباء في المخيمات، ضمت ممثلي الأحزاب والجهات المعنية ومؤسسات فلسطينية أُخرى معنية بالشأن الطبي والصحي. ورغم كل هذه الجهود، تزايدت أعداد المصابين بفيروس كورونا في المخيمات الفلسطينية بشكل كبير.

وبالحديث عن دور منظمة التحرير الفلسطينية، وكونها تتحمل المسؤولية الوطنية عن اللاجئين الفلسطينيين وتقع المسؤولية الأكبر على عاتقها، فإن ما قدمته من إعانات فورية للاجئين الفلسطينيين في لبنان لم يرتقِ إلى الحد الأدنى من الواجب المطلوب. رغم أن السلطة ومنظمة التحرير تلقتا المساعدات لإنجاز عدد من المشاريع، ومنها مواجهة كورونا: من السعودية (70 مليون دولار)، الاتحاد الأوروبي (71 مليون يورو)، الوكالة الفرنسية للتنمية (3 ملايين يورو)، ومن كل من النمسا وإسبانيا مليون يورو، إضافة لمساعدات طبية من عدد من الدول العربية والغربية.

كما أن دور اللجان الشعبية في المخيمات لا يرقى لتطلعات اللاجئين نظرًا لغياب استراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمات المختلفة، وهذا ما يظهر جليًّا في أي مخيم. إذا تغيب المحاسبة والقدرة على السيطرة في ظل سيل جارف من التعديات والفساد، فلا تنظيم عمراني، ولا تحسين خدماتي ولا أمن ولا استقرار.

سادسا: الوضع الأمني داخل المخيمات في لبنان خلال عام 2020

سجلت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ازدياداً في التوترات الأمنية، مقارنةً بعام 2019، وأهمّ مؤشر في ذلك هو ارتفاع عدد القتلى نتيجة هذه التوترات. وقد وثقت (شاهد) قتيلين خلال عام 2019، فيما قُتل 8 أشخاص في خلال عام 2020.

وقد رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) الأحداث الأمنية التي حصلت خلال عام 2020 في المخيمات الفلسطينية، فكانت على النحو الآتي:

الرقم	مخيم عين الحلوة – الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	كانون ثاني 2020: اقدم إبراهيم خليل الملقب بـ"المنغولي"، الذي ينتمي إلى تنظيم فتح الإسلام على إلقاء قنبلة على محله في حي حطين	لا يوجد
2	5 شباط 2020: وقع إشكال فردي في الشارع التحتاني بين عدد من الشبان تطور إلى إطلاق نار ما أدى إلى إصابة شخصين صودف مرورهما في المكان[6]	الجرحى: **جريحين**
3	29 آذار 2020: إشكال وقع فجراً بين شخص من التابعية التونسية يدعى بيرم أ.م والفلسطيني موسى ح.ع حيث أقدم الأخير على إطلاق على اطلاق النار باتجاه الأول وارداه قتيلاً	**القتلى:** 1، التونسي بيرم أ.م
4	6 أيار 2020: تطور إشكال فردي أدى إلى إطلاق نار في الشارع الفوقاني لمخيم عين الحلوة قرب عيادة الأونروا، وعملت القوة الفلسطينية المشتركة على تطويق الإشكال وملاحقة مطلقي النار واعتقالهم.	**الجرحى:** إصابة أحد مطلقي النار أثناء عملية الاعتقال
5	24 أيار 2020: حصل إشكال فردي في سوق الخضار داخل مخيم عين الحلوة، تطور إلى اطلاق نار في الهواء[7]	**لا يوجد**
6	16 آب 2020: شهد مخيم عين الحلوة إشكالاً تخلله إطلاق نار[8]	**القتلى: قتيل بلال عيسى**
7	1 أيلول 2020: إشكال فردي في الشارع التحتاني تخلله إطلاق نار[9]	**الجرحى:** سقوط جريح واحد
8	6 تشرين أول 2020: أقدم "عدنان س." بإطلاق النار على "علي ب." وأصابه في كتفه، خلال إشكال بينهما في تعمير عين الحلوة، بسبب خلافات مادية.	**الجرحى:** إصابة علي.ب
9	14 تشرين أول 2020: إشكال فردي وقع ليلاً في الحي التحتاني بين المدعوين (و.ب) و (ح.و) وسرعان ما تطور إلى اشتباك بالأسلحة الرشاشة[10]	**القتلى: سقوط قتيل واحد** (ع.ب)
10	17 تشرين أول 2020: وقع إشكال في الشارع التحتاني في مخيم عين الحلوة تخلله إطلاق نار	**القتلى: مقتل عبدالرحمن بسيسو**

[6] المصدر: الجمهورية في 2020/2/5: https://bit.ly/36VuKM1
[7] المصدر: IMLEBANON 2020/5/24 في https://www.imlebanon.org/2020/05/24/ain-helwe-dispute0 /
[8] المصدر: صيدا أونلاين في 2020/8/16 https://www.saidaonline.com/new/ar/news/details/news-77562
[9] المصدر: النشرة في 2020/9/1 https://bit.ly/36UbAG7
[10] المصدر: المنار في 2020/5/24: https://www.almanar.com.lb/7351973

11	23 تشرين الثاني 2020: إشكالا فرديا وقع ظهر اليوم بين شخصين في منطقة الرأس الأحمر الشارع الفوقاني داخل مخيم عين الحلوة، ما لبث أن تطور إلى تضارب بالأيدي واستخدام آلات حادة وسكاكين[11]	**الجرحى:** جريحين
12	24 تشرين ثاني 2020: سمع إطلاق نار داخل مخيم عين الحلوة، تبين انه ناجم عن إشكال في حي عرب الغوير في الشارع التحتاني للمخيم.[12]	**لا يوجد**
11	2 كانون أول 2020: تطور إشكال فردي في شارع القدس داخل مخيم عين الحلوة بين الفلسطيني خالد علاء الدين الملقب الخميني وآخر من آل جبر، حيث تخلله تبادل لإطلاق النار.	**الجرحى:** أصيب اثنان وهما خ.ع.د الملقب بالخميني وآل. ج
12	5 كانون الأول: إشكال فردي في الشارع التحتاني عند مفرق سوق الخضار تخلله إطلاق نار كثيف[13]	**لا يوجد**
13	22 كانون أول: إطلاق نار في مخيم عين الحلوة في الشارع الفوقاني على شاب وإصابته بست طلقات على خلفية ثأرية قديمة[14]	**الجرحى:** أصيب الشاب ع.ف

الرقم	مخيم المية ومية - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	3 شباط 2020: تطور تلاسن بين الفلسطينيين بلال حسنين وعبد غالي، داخل احد محال ألعاب الكومبيوتر في مخيم المية ومية، إلى إشكال اقدم خلاله الأخير على طعن الأول بسكين ما أدى إلى إصابته بجروح[15]	الجرحى: جريح واحد
2	15 شباط 2020: مجهولا ألقى قنبلة صوتية في أحد أزقة مخيم المية ومية.[16]	لا يوجد
3	23 آذار 2020: وقع إشكال فردي في مخيم المية ومية، بين عدد من الأشخاص، وتطور إلى تلاسن فاطلاق نار من بندقية صيد	الجرحى: خمسة إصابات بجروح طفيفة[17]
4	23 نيسان 2020: وقع إشكال فردي في الشارع الرئيسي تطور إلى إطلاق أحد الأشخاص النار من سلاح صيد [18]	لا يوجد
5	15 تشرين ثاني 2020: أقدم مجهول عند الثانية فجرا على إلقاء قنبلة على سطح منزل الفلسطيني م. ر داخل مخيم المية ومية.[19]	الأضرار: أضرار في عدد من الخزانات على سطح منزل المذكور

الرقم	مخيم الرشيدية - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار

[11] المصدر: الوكالة الوطنية للإعلام في 2020/11/23 http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/515314/nna-leb.gov.lb/ar
[12] https://bit.ly/2LvSezP
[13] المصدر: الأنباء في 2020/12/5 https://anbaaonline.com/news/99669
[14] المصدر: وكالة القدس للأنباء في 2020/12/22 https://bit.ly/2O9fHaO
[15] المصدر: ال بي سي في 2020/2/3 https://bit.ly/3juDygH
[16] المصدر: المنار في 2020/2/15 https://almanar.com.lb/6290682
[17] المصدر: المنار في 2020/3/23 https://almanar.com.lb/6432263
[18] المصدر: لبنان 24 في 2020/4/23 https://bit.ly/3aJBIVs
[19] المصدر: المنار في 2020/11/15 https://almanar.com.lb/7488725

1	8 أيار 2020: وقع إشكال في مخيم الرشيدية على خلفية عائلية تطور إلى إطلاق نار من أسلحة حربية وقذائف صاروخية [20]	القتلى: قتيل واحد (ع.ق) الجرحى: 5 جرحى
2	25 أيار 2020: وقع إشكالاً بين 3 عائلات تسكين المخيم تخلله إطلاق نار كثيف[21]	القتلى: قتيل جمال سالم الملقب بالجاعوني الجرحى: 3 جرحى
3	حزيران 2020: وقع إشكال في مخيم الرشيدية تخلله إطلاق نار[22] 13	الجرحى: جريح واحد (ح.م)

الرقم	مخيم البص - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	18 أيار 2020: وقع إشكال في مخيم البص تخلله إطلاق نار من سلاح متوسط [23]	لا يوجد

الرقم	مخيم البرج الشمالي - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	لا يوجد	**لا يوجد**
الرقم	صبرا وشاتيلا - الحدث	**النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار**
1	5 كانون ثاني 2020: إشكال داخل مخيم شاتيلا تخلله إطلاق نار 24	**الجرحى: جريحان**
2	13 أيار 2020: إشكالا وقع بين عكر وشخص من آل قبيسي تطور إلى اطلاق نار25	**الجرحى: أصيب الشاب أ. عكر في رقبته**
3	7 حزيران 2020: إشكالاً حصل على مدخل مخيم شاتيلا من جانب حي فرحات بين تجار المخدرات اطلق خلاله الأعيرة النارية 26	**القتلى: قتيل (امرأة)**
4	28 تشرين الثاني 2020: انفجار قنبلة يدوية بيد أحد الأشخاص حيث كان يلهو بها.27	**القتلى: سقوط قتيل** **الجرحى: 3 جرحى**

[20] 2020/5/8 المصدر: المنار في https://almanar.com.lb/6648204
[21] 2020/5/25 المصدر: الأنباء في https://anbaaonline.com/news/67329
[22] 2020/6/13 المصدر: صدى صور في https://sadasour.net/archives/143148
[23] 2020/5/18 المصدر: لبنان 24 في https://bit.ly/3tAQOFj
[24] 2020/1/5 المصدر: لبنان 24 في https://bit.ly/2MO5obQ
[25] 2020/5/13 المصدر: الأحداث 24 في https://bit.ly/36TleZI
[26] 2020/6/7 المصدر: وكالة قدس برس في https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=61665
[27] 2020/11/28 وكالة قدس للأنباء في https://bit.ly/2N73yTu

الرقم	برج البراجنة - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	لا يوجد	لا يوجد

الرقم	مخيم البداوي - الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى - الأضرار
1	24 نيسان 2020: حصل إشكال على تلة المنكوبين في مخيم البداوي حيث ألقى أحد الأشخاص قنبلة يدوية	الجرحى: جريح أصيب بشظايا القنبلة[28]
2	19 حزيران 2020: وقع اشتباك مسلح، فجر اليوم الجمعة، بين القوة الأمنية الفلسطينية من جهة واحد تجار المخدرات من جهة أخرى على اطراف مخيم البداوي من جهة المنكوبين[29]	الجرحى: الجريح ع.أ

مجموع الأضرار جراء الاشتباكات والنزاعات المسلحة خلال عام 2020:

القتلى: 8 قتيلاً

الجرحى: 31 جريحاً

إطلاق نار: 23 مرة

إلقاء قنابل: 5 مرات

لوحظ أن الاشتباكات التي حصلت لم يكن طابعها سياسي أو أمني وإنما كانت ذات بعد اجتماعي وخلافات شخصية.

سابعا: المرأة الفلسطينية في لبنان خلال عام 2020

منذ سبعة عقود ويزيد على لجوء الفلسطينيين إلى لبنان، كابدت المرأة الفلسطينية شتى أنواع المعاناة. فبالرغم من أن اللجوء كان في أرض تعتبر جزء لا يتجزأ من فلسطين وجزء من هويتها الثقافية والسياسية والوطنية، إلا أنها تعتبر لاجئة لا تتمتع بأبسط الحقوق الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية. ومنذ عام 1948 عانت المرأة الفلسطينية من الحروب والمجازر وشتى أنواع الحرمان والتهجير وما زالت حتى اليوم رهينة الظروف السياسية والمعيشية .

[28] المصدر: النهار في 2020/4/24 https://bit.ly/2O7l8af
[29] المصدر: لبنان 24 في 2020/6/19 https://bit.ly/3juxF3p

وعلى الرغم من توزع اللاجئات الفلسطينيات على مختلف دول العالم إلا أن المعاناة هي القاسم المشترك بينهن، وتعتبر اللاجئات الفلسطينيات في لبنان يعشن أقسى وأسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية. فالواقع المعيشي للاجئين الفلسطينيين في لبنان مرير جداً وذلك بسبب الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بسبب القوانين اللبنانية، وهذه القوانين تنطبق على المرأة الفلسطينية باعتبارها لاجئة فلسطينية على الأراضي اللبنانية .

وقد أظهر التعداد السكاني الذي أجري عام 2018/2017 انه يوجد حالياً 4725.301 فلسطينياً في لبنان من بينهم 1219 أسرة مكونة من زوج لبناني وزوجة فلسطينية لاجئة، و3707 أسرة مكونة من زوج فلسطيني لاجئ وزوجة لبنانية.

- **الواقع النفسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية**

تظهر الاضطرابات النفسية نتيجة الضغوطات المتراكمة التي يتعرض لها الإنسان لفترة من الزمن، فكيف بالنسبة للمرأة الفلسطينية التي تعاني من ضغوطات وأزمات منذ حوالي الواحد وسبعين عاماً نتيجة التهجير والحرمان، وزاد ذلك جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها لبنان التي كانت كفيلة بزيادة المعاناة إضعافا مضاعفة. فقبل ذلك كانت المرأة تعاني من قلة فرص الحصول على عمل بسبب القانون اللبناني الذي يحرم الفلسطيني من العمل فكان يرتكز عمل اللاجئات على الأعمال المنزلية والأعمال الحرفية والزراعية، كما كانت تعاني من العيش في بيئة صعبة جداً داخل المخيمات في منازل صغيرة وغير صالحة للعيش الآدمي، والآن ومع الجائحة فباتت فرصة الحصول على عمل ولو كانت في الخدمة المنزلية أو انخراط بأي عمل اجتماعي شبه مستحيلة، مما يزيد من الضغوط النفسية الصعبة جداً التي قد تسبب حالات مختلفة من الاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق وغيرها.

- **الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية:**

إن المخيمات الفلسطينية تعاني من مشاكل صحية هائلة وذلك منذ عدة عقود بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة داخل المخيمات وانتشار التلوث والأوبئة واهتراء البنية التحتية والتي تؤثر على مياه الشرب. وزاد ذلك تراجع خدمات الأونروا الصحية وعدم إعطاء الرعاية الصحية الكافية للاجئين الفلسطينيين .

وتشير دراسة رسمية إلى أن 95 %من الفلسطينيين في لبنان ليس لديهم أي شكل من أشكال التأمين الصحي[30]. وعن واقع المرأة الفلسطينية الصحي، أوضح أنه" بالنسبة للمرأة الفلسطينية فوق

[30] السفير، الوضع الصحي في المخيمات الفلسطينية في لبنان: إلى الوراء در ، أنظر الرابط، [30]
http://assafirarabi.com/ar/26315/2019/07/07/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A/

45 سنة، فهي تعاني من أمراض سرطان الثدي والقلون وأمراض قلبية، والأرقام كبيرة ومخيفة، والجلطات القلبية عند المرأة أكثر من الرجل، وكل ذلك بسبب عدم وجود مرجعية فلسطينية تهتم وتتابع أوضاع اللاجئين الصحية.

كما هو متعارف عليه أن المرأة تحتاج إلى رعاية صحية خاصة وبشكل مستمر، فماذا عن المرأة الفلسطينية التي تعيش في مخيمات ذات أوضاع صحية معدمة، فضلاً عن تدهور وتزعزع وضع وكالة الأونروا وتزايد تقليص خدماتها، وبالإضافة إلى ذلك إن الحكومات اللبنانية المتعاقبة تمارس سياسة تمييز ضد النساء فهي لا تقدم لهن أي خدمة صحية مجانية، كونهن لاجئات فلسطينيات.

بالرغم من كل ذلك لا زالت المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان تحارب وتواجه كل هذه التحديات وتحرص دائماً على تطوير ذاتها وعلى أن يكون لها دور فاعل في المجتمع، فهناك من تعلمن واستطعن الحصول على شهادات جامعية في مجالات مختلفة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها، ومنهن من يشاركن في نشاطات المجتمع المدني ومنهن من يبذلن قصارى جهدهن لتربية أطفالهن بالطريقة التي من شأنها إنشاء جيل جديد مثقف وواعي كيلا يعاني كما عانوا من قبله.

ثامنا: الطفل الفلسطيني في لبنان عام 2020

كشفت الظروف الاستثنائية التي مر بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، لا سيما في ظل جائحة كورونا، عن عمق الأزمة الإنسانية التي لم تطل الكبار وحسب، إنما الأطفال أيضاً الذين يتعرضون للقهر والتجهيل والخوف والقلق. ونظراً لعدم الاستقرار النفسي الذي تعرضت لها الأسرة الفلسطينية، ظهرت تحديات جديدة تواجه الطفولة في المخيمات الفلسطينية. فهؤلاء الأطفال يعيشون ظروفاً حياتية غير عادية مقارنة بباقي أطفال العالم، وهم محرومون من أبسط الحقوق التي نصّت عليها مختلف الاتفاقيات الدولية، خصوصا اتفاقية حقوق الطفل.

وقد بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في لبنان أكثر من 60 ألف طفل، بما نسبته أكثر من 30% من عدد اللاجئين الفلسطينيين، بحسب التقارير الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" عام 2017.

- **<u>الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الطفل الفلسطيني في لبنان</u>**

اشتدت الأزمة المالية والاقتصادية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وازدادت معاناة الأُسر الفلسطينية، فالتقديرات الميدانية تشير إلى أن معدلات الفقر ارتفعت إلى حوالي 80% ونسبة البطالة

قاربت 65%، و27% من الأطفال الفلسطينيين في لبنان يعيشون في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد[31].

هذا الواقع لم يتح الفرصة أمام الآباء لتقديم أدنى متطلبات الحياة لأطفالهم، وازدادت نسبة العنف الأسري بسبب الضغوطات النفسية التي مرَّ بها الأهالي، لتنعكس سلباً على الأطفال تحت مسمى الممارسات التأديبية العنيفة. وبحسب دراسة خاصة باليونيسف فإن الأزمات قد أثّرت على 81,7 % من الأطفال الفلسطينيين في لبنان، وهذا يعني أنه 8 من كلّ 10 أطفال فلسطينيين خضعوا إلى التأديب العنيف.

- **فايروس كورونا والطفولة في المخيمات**

أدى تفشي فايروس كورونا في لبنان عامةً والمخيمات الفلسطينية خاصةً إلى قلب حياة الأطفال والأسر رأسا على عقب، وسبّب إغلاقاً عاماً وإيقافا لمختلف مناحي الحياة، خوفاً من انتشاره بشكل أكبر. ونتيجة لهذا الإقفال تعطّل الروتين اليومي لأطفال المخيمات الفلسطينية. فبعد أن كانت المدرسة هي الملجأ الآمن والوحيد الذي يتعامل فيه الأطفال مع أقران يشابهونهم في العمر والاهتمامات، أصبح التعليم عن بعد هو الخيار الوحيد لاستمرار آليات التعليم وتلقي المناهج المطلوبة بما فيه من عقبات وتحديات.

- **أزمة آلية التعليم عن بعد**

اتجهت المدارس، ومنها الأونروا، إلى التعليم الإلكتروني من خلال برامج مختلفة حتى لا تتوقف عملية التحصيل العلمي. وبسبب عدم الجاهزية التقنية لمعظم العائلات، عانى الطفل الفلسطيني من صعوبات كبيرة في التعليم هذا العام خصوصا أن هذه الآلية في التعليم جديدة ومفاجئة للأهل.

وبالنسبة إلى مدى فعاليتها، فإنه بعد أن تواصلت مؤسسة (شاهد) مع عدد من المدرسين، كان جوابهم أن المستفيدين قد لا يتخطون نسبة ال % 50 من عدد الطلاب. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها:

1. إيجاد بعض الأهل صعوبة في تشغيل البرامج التعليمية.
2. صعوبة الأوضاع الاقتصادية، بعض العائلات يوجد لديها هاتف ذكي واحد، وهو غير كافٍ لمتابعة تعليم جميع الأطفال الموجودين في المنزل.
3. ضعف جودة الإنترنت، ما يشكل صعوبة في المتابعة المباشرة لشرح المواد التعليمية.

[31] المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان(شاهد)، دراسة عن الأطفال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وجائحة كورونا، أيار 2020، الرابط: https://cutt.ly/IjHITgb

وبحسب تقديرات منظمة اليونيسف للطفولة، ارتفعت معدلات التسرب بين الطلاب الفلسطينيين في لبنان بشكل استثنائي، وترجع ذلك إلى الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام، وكذلك إلى القيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لجهة منعهم من العمل في كثير من المجالات والمهن.

صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية (11-6 سنة) هو % 96 وتنخفض هذه النسبة إلى % 63 في المدرسة الإعدادية (14-12 سنة) أما في المرحلة الثانوية (17-15 سنة)، فإن نسبة التسجيل في المدرسة لا تتعدى ال 40% الأمر الذي ينذر بالخطر[32].

- **أزمة خدمات وكالة الأونروا وقطاعها الصحي**

إنّ تراجع حجم مُساهمات الدول المُموّلة لوكالة الأونروا، أثرت سلباً على مستوى خدمات الوكالة وبرامجها. فمعظم اللاجئون يعتمدون على المعونات والمساعدات التي تُقدّمها لهم وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في توفير الحد الأدنى من احتياجات أبنائهم الأساسية، مثل الطعام والشراب والعلاج والتعليم.

وخلال أزمة انتشار فايروس كورونا قلصت العيادات الصحية من أوقات الخدمة واقتصرت الطبابة لمعاينة الحالات الطارئة فقط، مما أدى إلى الإهمال الصحي للأطفال الذين هم بحاجة إلى مراجعات دائمة وبحاجة إلى أخذ اللقاحات اللازمة في مواعيدها.

إنّ المخيمات الفلسطينية لا تصلح للعيش الآدمي، والأطفال هم الأكثر عرضة للحرمان. انطلاقا من هذا الواقع الصعب، تدعو المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد):

الأونروا:

1. تقديم المساعدات المالية والعينية للاجئين الفلسطينيين ودعم الخدمات الصحية للأطفال.
2. توفير القرطاسية اللازمة للأطفال، للقيام بالأنشطة المختلفة داخل المنزل، لزيادة الجودة التعليمية.

منظمة التحرير الفلسطينية:

1. الضغط الفعال على المؤسسات الدولية العاملة في لبنان، ولا سيما وكالة الأونروا لحثّها على القيام بواجباتها القانونية والإنسانية تجاه اللاجئين.

[32] المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان(شاهد)، دراسة عن الأطفال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وجائحة كورونا، أيار 2020، الرابط: https://cutt.ly/IjHITgb

2. تفعيل الجهود الدبلوماسية لحثّ المجتمع الدولي على تقديم الدعم الإنساني للاجئين الفلسطينيين.

الدولة اللبنانية:

تعديل القوانين والقرارات الناظمة للوجود الفلسطيني في لبنان، بما يتيح للاجئين الفلسطينيين عموماً، وللأطفال خصوصاً حياة إنسانية كريمة بعيداً عن أجواء الضغط النفسي والحرمان والتهميش.

تاسعا: التوصيات

- **الأونروا:**

1. ضرورة تجديد الولاية الدورية للأونروا كي تستمر في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى ديارهم.
2. ضرورة الاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة بأقصى طاقة ممكنة وترشيد الإنفاق ووقف الهدر المالي.
3. ضرورة التراجع عن الخطوات التقليصية التي اتخذتها الأونروا بعد وقف التمويل الأمريكي للأونروا وتأمين تمويل بديل له من دول مانحة أخرى.
4. ضرورة بذل مساعي جدية وكبيرة لموائمة جميع الأقسام التقنية في مركز سبلين مع برامج الدولة المضيفة (Accreditation) كي يتمكن الطلاب من استكمال دراستهم الجامعية.
5. ضرورة بذل مجهودات كبيرة من القسم القانوني في الأونروا لحل مشاكل إقامات الفلسطينيين السوريين في لبنان والمساعدة في تسجيل مواليدهم.
6. ضرورة بذل جهود أكبر لتأمين التمويل لبقية رزم الإعمار في مخيم نهر البارد وتمكين باقي العائلات للعودة إلى منازلهم.
7. ضرورة تحسين برنامج الإغاثة ليشمل أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بسبب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بينهم.
8. ضرورة تواصل الأونروا مع سفارات الدول المتواجدة في لبنان لتأمين منح دراسية مجانية للطلاب الفلسطينيين في الخارج، والتواصل مع الجامعات الخاصة في لبنان للحصول على منح جامعية للطلاب المتفوقين والحصول على حسومات عالية تمكن الطلبة الفلسطينيين من الالتحاق بالجامعات وبمبالغ تتناسب وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
9. ضرورة الاستمرار بالسعي الجاد لدى الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها من أجل استكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد بشكل نهائي وإعادة سكانه إليه.

- **الدولة اللبنانية:**

1. أن تقوم الدولة اللبنانية بتعديل كافة القوانين والقرارات التي تنتهك بمضمونها حقوق الإنسان الفلسطيني وذلك التزاماً بأحكام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
2. عدم اعتبار اللاجئ الفلسطيني أجنبي يتوجب عليه الحصول على إجازة العمل.
3. تعديل المراسيم التطبيقية الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي بحيث ما يستقطع من معاشات العمال الفلسطينيين يرد إليهم لاحقا كما هي النسبة تماما.
4. السماح للمهنيين الفلسطينيين من أطباء ومحامين وصيادلة وغيرهم من العمل بهذا المهنة وتعديل القوانين الناظمة لذلك.
5. شرعنه القوة الأمنية التي تمارس دورها المُعقَّد خاصة أن الدولة اللبنانية لا تُعطي الغطاء الكامل لهذه القوى الأمنية؛ لأنه لا يوجد اتفاق رسمي بشأنها.
6. التطبيق العملي للقضايا المطروحة في الوثيقة التي صدرت عن "مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" التي أعلن عنها رسمياً خلال حفل أقيم في 2017/7/20 في السراي الحكومية.
7. تسوية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا تسوية قانونية تنسجم مع أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارهم لاجئين وليسوا وافدين عرب، وعدم فرض أي قيود على حركة تنقلهم.
8. إصدار بطاقة هوية ممغنطة بما يتطابق مع المعايير الدولية.
9. ضرورة معالجة العراقيل الناجمة عن شوائب تعريف وتطبيق القانون 2001/296، ريثما تتم معالجة ثغرة الحق في التملك، من خلال إصدار توجيهات للإدارات ذات الصلّة بـ:
   - نقل الملكية للورثة.
   - تسجيل عقود اللاجئين الفلسطينيين للذين كانوا اشتروا عقاراً قبل صدور القانون ولم يتم تسجيله، واستثنائهم من قاعدة مرور مدّة السنوات العشر.
   - تسجيل ملكية زوجة الفلسطيني غير الفلسطينية.
10. حسم موضوع وضع تعريف موّحد للاجئ الفلسطيني لدى الدوائر المختصة واعتبار الفئات الثلاث: المسجلون لدى وزارة الداخلية؛ والمسجلون لدى الأونروا؛ وفاقدو الأوراق الثبوتية، هم اللاجئون الفلسطينيون، بحيث لا يكون تمييز بينهم، ولا يعتبرون أجانب من نوع خاص.
11. إنفاذا لما جاء في وثيقة رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني ضرورة وأنسنة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وعلى مداخلها، وتوحيد الجهة المرجعية اللبنانية المعنية في هذا المجال، وأن يتم التعامل بالموضوع الأمني بمعناه الشامل، أي الأمن الاجتماعي.
12. بخصوص الحق في العمل، ضرورة السماح لأصحاب الكفاءات المهنية بالعمل بشكل قانوني لا سيما مهنة الطب والهندسة والصيدلة والمحاماة. وفيما يتعلق بالقانون الصادر عام 2010 فإنه لا بد من ملاحظة ما يلي:

- ضرورة إصدار مراسيم تطبيقية تنظم عملية تطبيق القانون رقم 2010/129 وبما لا يترك مجالاً للتفسيرات المختلفة الخاصة بكل وزير.
- ضرورة معالجة موضوع المهن الحرّة، فاليد العاملة الفلسطينية في هذا المجال هي يد ماهرة ومنتجة ولا بد وأن تساهم في الدورة الاقتصادية.

- **المنظمات والدولية والإقليمية:**

نرى نحن في (شاهد) ضرورة تدخل المجتمع الدولي وزيادة مساهمته لصندوق الأونروا لسد العجز المالي والإسراع في إيجاد الحلول المناسبة وتأمين الدعم المناسب لضمان استمرار عمل منظمة الأونروا، كما ندعو إلى:

1. أن تتحمل الجمعية العامة في الأمم المتحدة مسؤولية استمرار عمل الأونروا كونها الجهة التي أنشأت الأونروا عام 1949 وفق القرار 302. وأن تعمل على جعل موازنة الأونروا جزءاً من موازنتها، لعدم السماح بتحويلها إلى ورقة ضغط بيد الدول المانحة لتحقيق مصالح سياسية.
2. نبذ الأصوات المطالبة بحل وكالة الأونروا التزاماً بقرار (302) الصادر عن الجمعية العامة والذي يقضي بممارسة الأونروا عملها في غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم.
3. على الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التدخل الفوري والضغط على الإدارة الأمريكية لحثها على التراجع عن قرار اعتبار القدس عاصمة لدولة "إسرائيل" ونقل السفارة إليها، والتراجع عن تعليق التزاماتها المالية عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا."
4. إن المنظمات الدولية والمحلية ليست بديلة عن منظمة الأونروا الشاهد الحقيقي على قضية اللجوء الفلسطيني وأن وجود الأونروا هو تأكيد على استمرار مسؤولية المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية حتى العودة.
5. أن تستمر المنظمات الدولية والمحلية في تقديم الدعم والمساعدة كماً ونوعاً لجميع فئات اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.
6. ضرورة تكثيف وتوحيد جهود المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لتلبية احتياجات اللاجئين المتفاقمة في ظل تراجع الخدمات التي تقدمها الأونروا وعدم استجابة الحكومة اللبنانية لإقرار الحقوق المدنية للاجئين.

- **الفصائل الفلسطينية:**

1. أن تقوم الفصائل الفلسطينية في لبنان بتوحيد موقفها لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، وتوفير الأمن والاستقرار، وحماية حق العودة، ورفض التوطين والتهجير.
2. بإجراء حوار لبناني فلسطيني عاجل، يهدف إلى الاتفاق على الرؤية السياسية للعلاقة المشتركة، ومنع استخدام العنف بأي شكل.
3. ضرورة الاتفاق الفلسطيني مع الدولة اللبنانية على حق عودة اللاجئين، ورفض عمليات التوطين والتهجير، وإقرار تفاهم لبناني ـ فلسطيني حول الحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين وإزالة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وبدء المعالجة الاجتماعية، وتشكيل قوة أمنية فلسطينية مشتركة لحفظ الأمن داخل المخيمات.
4. هناك حاجة ضرورية لتشكيل قوة أمنية مشتركة في كافة المخيمات الفلسطينية المنتشرة على الأراضي اللبنانية للحد من التجاوزات والفوضى بين الحين والآخر .
5. الإسراع في تشكيل لجنة أمنية مشتركة في مخيم شاتيلا على وجه الخصوص، لضبط ظاهرة تفلّت السلاح بعد سقوط العديد من الضحايا وإصابة آخرين نتيجة الرصاص العشوائي.
6. التحرك لوضع حد لتجار المخدرات ومروجيه في مخيم شاتيلا، وإلى مواجهة جادة للسلاح المتفلت (سلاح الترهيب والوعيد)، الذي يتسبب بحالات من الخوف والهلع في صفوف النساء والشيوخ والأطفال الآمنين في منازلهم، والذي يشكل خطراً يتهدد حياتهم كل يوم.
7. أهمية تغطية الاحتياجات الضرورية للدوريات، ولعمليات توقيف المشبوهين والمتورطين، ولحل الإشكاليات والنزاعات، لمنع الفوضى والاعتداءات على المؤسسات.
8. تفعيل الآليات المتبعة من أجل تسهيل أمور الناس الحياتية، وتعزيز الأطر الأمنية الموجودة بهدف تثبيت الأمن والاستقرار.
9. ضرورة دعم القوة الأمنية المشتركة بالعديد البشري والإمكانيات المادية اللازمة لبسط سلطتها كاملة.
10. تعزيز موقع اللجنة الأمنية اجتماعياً، ودعمها سياسياً، وتطوير قدراتها، ومضاعفة عديدها، وتوسيع صلاحياتها، وتوفير ما يلزم لإنجاح عملها.
11. ضرورة التعاطي بمهنية كاملة لتوفير أعلى نسبة من النجاح في بناء مجتمع مستقر أمنياً، متعاون من أجل مستقبلٍ أفضل.

بيروت، 2021/2/21

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)